

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٥٦**

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد كبغلي
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	السيد وارد
الصين	السيد وانغ ينغفان
كندا	السيد دوفال
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
ناميبيا	السيد غوريراب
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

00-48156 150600 150600

0048156

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، اقترح دعوة أعضاء اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فضلا عن زامبيا، وممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد القادر مساحل، المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مساحل (الجزائر) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو سعادة السيد جورج تشيكوتي، نائب وزير الخارجية بأنغولا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تشيكوتي (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد يروديا عبد اللاي ندومباسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد أندريه بومايا، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي برواندا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بومايا (رواندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد أماما مبابازي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا ورئيس اللجنة السياسية، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مبابازي (أوغندا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد إريك سيلوامبا، وزير شؤون رئاسة الجمهورية في زامبيا، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سيلوامبا (زامبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد مشيك موشيتوا، القائم بأعمال البعثة الدائمة في زمبابوي، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موشيتوا (زمبابوي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعرب عن ترحيبي بجلوس معالي السيد ثيوبين غوريراب على طاولة المجلس، وهو وزير خارجية ناميبيا ورئيس الجمعية العامة، ويمثل آخر الدول الموقعة على اتفاق لوساكا وبلده عضو في مجلس الأمن أيضا.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد دومينيك كانكو، رئيس العلاقات الخارجية بحركة تحرير الكونغو، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد كلافير باشي، رئيس وفد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود إبلاغ المجلس بأن السيد إميل إيلونغا، رئيس وفد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - فرع غوما، وهو مازال بالطائرة في هذه اللحظة، سينضم إلينا بعد ظهر اليوم.

وأدعو الآن السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أعرب عن تقديري لحضور الأمين العام هذه الجلسة الهامة وأرحب به.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وبوصفي رئيسا لمجلس الأمن، لي الآن شرف مخاطبة المجلس فضلا عن أعضاء اللجنة السياسية.

وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بمعالي الوزراء أعضاء اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا؛ ووزير شؤون الرئاسة في زامبيا؛ والمبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية؛ والسيد كامل مرجان، المبعوث الخاص للأمين العام.

وأود، بموافقة الأمين العام، أن أرجو من الممثل الخاص أن ينقل إلى جميع المراقبين والأفرقة العاملة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يخالجنا من مشاعر الإعجاب بهم والتضامن معهم. فهم يقومون بعمل جدير بالإعجاب في ظل أوضاع تتسم بمشقة خاصة. وآمل أن يعرب لهم السيد مرجان، باسم المجلس، عن مدى إعجابنا بهم.

وأود بصفة خاصة أن أوجه شكري للأمين العام على حضوره هنا. فقد أرجأ مغادرته في رحلة هامة إلى الشرق الأوسط ليكون هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكره على تقريره الوافي والمتسم بالشجاعة، الذي سيرشدنا في عملنا ويكون بمثابة مرجع نهتدي به.

ويذكر الحاضرون أن فكرة عقد هذه الجلسة انبثقت عن اجتماع عُقد في ٦ أيار/مايو في لوساكا بين أعضاء اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا وأعضاء مجلس الأمن السبعة الذين قاموا بأول رحلة يقوم بها المجلس على الإطلاق إلى أفريقيا. وقد أعقب اجتماع ٦ أيار/مايو جلسة مجلس الأمن التي عقدت في هذه القاعة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير وحضرها ممثلون عن البلدان الموقعة على اتفاق لوساكا. واضطلع السفير هولبروك بمبادرة عقد ذلك الحوار. ويشهد الحوار الذي جرى بين مجلس الأمن والأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا بما لدى المجلس من إرادة لأن يستجيب بشكل فعال في كل مرة يتطلب الأمر من الأمم المتحدة أن تسهم في تسوية إحدى الأزمات في أفريقيا.

فالأمم المتحدة لن تتخلى عن أفريقيا. بل نحن على العكس من ذلك ندرك أن قسما رئيسيا من جدول أعمال مجلس الأمن مكرس لأفريقيا. بيد أنه لا بد من القول بأن

السياق الذي نجد أنفسنا فيه اليوم يتسم بصعوبة خاصة. وتعزى هذه الصعوبة قبل كل شيء إلى أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تواجه الآن مشاكل خطيرة. وهو سياق صعب أيضا لأن أذهان الجميع مشغولة بالحرب الناشبة بين إثيوبيا وإريتريا، التي ألحقت العذاب بشعبين وسببت خسائر جسيمة للبلدين المتورطين في هذا النزاع. ولكل أزمة بطبيعة الحال سماتها الخاصة، ولكن يتعين علينا أن ندرك أن المصاعب القائمة في سيراليون تدعو البلدان المسهمة بقوات إلى التردد في الالتزام إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما نوع التحليل الذي يمكن أن نجريه اليوم للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ من العناصر الإيجابية للغاية أن جميع بلدان المنطقة بذلت جهودا حقيقية بغية التوصل إلى تسوية تتمثل في اتفاق لوساكا. وأود أن أشيد بالدور البارز الذي أداه الرئيس شيلوبا رئيس زامبيا في هذا الصدد. لقد وُقع اتفاق لوساكا منذ عام تقريبا، يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وينص هذا الاتفاق على تسوية الأزمة في غضون ٣٦٠ يوما. فأين نحن الآن، بعد انقضاء عامين تقريبا من بدء الصراع، وبعد عام من توقيع اتفاق لوساكا؟

لا شك أن جهودا بُذلت في الاتجاه الصحيح. فقد أُعلن وقف إطلاق النار من جانب الأطراف المتحاربة نفسها، وأُبرم اتفاق لفصل القوات في ٨ نيسان/أبريل في كمبالا. وهنا في نيويورك، وفت الأمم المتحدة بنصيبها من هذا التعاقد. فقرر مجلس الأمن، في ٢٤ شباط/فبراير الماضي، إنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تضم ٥٠٠ مراقب عسكري وقوة قوامها ٠٠٠ ٥ فرد. ومن دواعي الأسف أن الأنباء السيئة في تزايد، بالرغم من إحراز هذا التقدم الذي لا شك فيه، والمحصلة الشاملة اليوم سلبية بشكل ملحوظ في المجالات الخمسة التالية.

أولا الأعمال القتالية مستمرة. وهي مستمرة في مقاطعة الاستوائية. إذ استؤنفت الأعمال القتالية هناك في نهاية العام الماضي وصارت تقع بصفة منتظمة منذ ذلك الحين. والقتال متواصل أيضا في كاساي منذ شهر آذار/مارس ولا ينقطع ارتكاب العنف في كيفو. وأخيرا، في كيسانغاني، نشب القتال في آب/أغسطس من العام الماضي، وفي بداية أيار/مايو، ثم اندلع من جديد على نحو دموي بشكل خاص في بداية هذا الشهر.

وثانيا، ترتفع على الدوام كلفة هذا الصراع من حيث الحياة البشرية. وقد أكد تقرير الأمين العام الحالة المأساوية للمشردين والاحتياجات الغذائية الضخمة. ونحن نتلقى معلومات عن طريق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية بشأن العنف والمذابح ولا سيما في كيفو. كما تبين لنا هذه المنظمات أن هناك مصادمات بين الأعراق في الشمال الشرقي.

وفي الأسبوع الماضي نشرت الصحافة الدولية نتائج دراسة أعدتها المنظمات الإنسانية تقول إن ١,٧ مليون فرد هلكوا في شرق الكونغو في سنتين من الحروب. وكانوا ضحايا للمذابح أو ماتوا وهم يحاولون الإفلات من العنف، أو هلكوا لأن المساعدات الإنسانية لم تتمكن من الوصول إليهم بسبب ظروف عدم الأمان. ونحن لا نحاول هنا أن ندخل في حرب إحصاءات وأرقام، ولكننا نحاول أن نرى الحقيقة كما هي. وطوال سنتين الآن سجلت مئات الآلاف من الوفيات في المحافظات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثالثا، فيما يتعلق بعملية المصالحة بين الكونغوليين أنفسهم، فلا يزال الحوار الوطني المنصوص عليه في اتفاق لوساكا موصدا. ولكي يكون متأكدا قام الميسّر للحوار الوطني، الذي اختارته الأحزاب الكونغولية، بمساعدة منظمة

الوحدة الأفريقية، ببعض التقييمات الأولية. وأجريت بعض المشاورات الأولية. وأعرب مجلس الأمن، الذي رحب بالميسّر في نيويورك في كانون الثاني/يناير وفي نيسان/أبريل مرة أخرى، عن دعمه الكامل له، وسنعقد غدا اجتماعا مع ممثله، الوزير أرشيبولد موغوي.

ولكن المجلس يشعر اليوم بقلق عميق من المأزق في الحوار الوطني ومن نقص التعاون من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الميسّر. وتثير الأحداث في كوتوتو جزعنا بصفة خاصة. ويجب أن تقوم تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مصالحة أصيلة بين الكونغوليين في إطار الحوار الوطني.

ورابعا، يعيق نقص الأمن والافتقار إلى النوايا الطيبة للأحزاب وزع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرّض استمرار أعمال القتال للخطر وزع المرحلة الثانية للبعثة. ومن غير المقبول التعود من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن احترام الالتزامات المقطوعة في إطار اتفاق مركز القوات، ولكن أيضا من جانب الثوار عن طريق تعطيل تحركات القوة. ويتعارض هذا مع الالتزامات التي قطعت. وفي الختام فإن المظاهر الأخيرة للعداء للبعثة في كينشاسا غير مقبولة. فالأمم المتحدة موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على تحقيق السلام ويجب بالتالي مساعدة الأمم المتحدة.

وخامسا، كان استئناف أعمال القتال في ٥ حزيران/يونيه بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسانغاني بمثابة تفاقم وحشي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو أن هذه الأعمال القتالية تدق الأجراس لاتفاق لوساكا؛ فقد أوقعت بلدين كانا صديقين سابقين في شرك معاداة بعضهما بعضا.

ويجب التأكيد على الطابع غير المبرر بصفة خاصة للمواجهات بين جيشين أجنبيين على أراضي بلد ثالث - هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسببت هذه الأعمال القتالية في خسائر مدنية كونغولية عديدة. ومات ما لا يقل عن ٣٠٠ وجرح ٥٠٠ ١. وهناك وجودان عسكريان أجنبيان بدافع الأمن يصبحان اليوم مصدرا رئيسيا لعدم الأمان.

ويجب أن أذكر أن هذه الأحداث صدمت بشدة المجتمع الدولي كله وعززت استجابة فورية وجماعية: ”تكفيكم أعمال القتال. اسحبوا قواتكم من كيسانغاني. نفذوا على الفور الاتفاق الذي أبرمه رئيساكم بحضور أعضاء مجلس الأمن“.

ونحن نرى تماما أننا الآن في لحظة حاسمة. وقد ضبط الأمين العام النغمة في تقريره المقدم يوم الثلاثاء إلى المجلس، والجميع على علم بذلك التقرير. فقد أبلغنا أن الحرب يجب أن تقف على الفور، وهو محق في ذلك. وفيما يتعلق بكيسانغاني ربما يمكن أن يبرز من الأحداث السيئة شيء حسن. ويجب أن تقيد المأساة في كيسانغاني كلا منا بوصفها صدمة كهربائية تطلق التنفيذ الإجمالي السريع وحتى المعجل لاتفاق لوساكا. ويبقى هذا الاتفاق محكنا. وفي هذه اللحظة أعرب عن الأمل في أن يفرج عن جميع أسرى الحرب حتى قبل نهاية عملنا لكي نقول، نعم، إن الإرادة موجودة بالفعل، وإن التحرك في الاتجاه السليم ممكن.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أقول لأعضاء اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا الذين حضروا للانضمام إلينا في نيويورك، إننا نأمل أن ندرس الحالة بتعمق معكم. ونأمل جميعا أن نقدم حافزا جديدا لعملية لوساكا للسلام وأن نجد طريقة معكم بوصفكم شركاء، للتغلب على الأزمة الراهنة. لقد أبديتم الأمل في أن تكون الأمم المتحدة شريكتكم، وقد وافقنا على أن نكون ذلك الشريك. ودعونا معا، خلال

هذين اليومين أن نتخذ القرارات اللازمة. دعونا نسترد الأمل، دعونا نجلب السلام لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع شعوب أفريقيا الوسطى التي تنتظر السلام بصورة مفرطة. ودعونا نظهر معا تلك الإرادة. وكما يقول أصدقاؤنا الانجليز،

(تكلم بالانكليزية)

"حيثما توجد الإرادة، توجد الوسيلة".

(تكلم بالفرنسية)

وأعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد أماما مبابازي وزير الخارجية والتعاون الإقليمي لأوغندا، بصفته رئيسا للجنة السياسية.

السيد مبابازي (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة السياسية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن التقدير لكم - سيدي الرئيس - ولأعضاء وفد مجلس الأمن الذين زاروا منطقتنا الشهر الماضي، ولمجلس الأمن في مجموعه للدعوة التي وجهها إلى اللجنة السياسية للمجيء إلى نيويورك لتشاطر المعلومات وتبادل وجهات النظر بشأن عملية إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نجيء حاملين معنا الأمل والثقة بأن يسفر هذا التبادل للآراء عن مشاركة أكبر وأسرع للأمم المتحدة في هذه العملية التي طال انتظار شعب الكونغو وشعوب المنطقة لها.

إن اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف بشكل عام باسم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، جرى التفاوض بشأنه بحرية، ووافق عليه جميع المتحاربين في ذلك الوقت ووقعوا عليه. وقد رحب به وأقره المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، باعتباره أفضل صيغة لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والاتفاق يتناول بعدي الصراع - وهما المسألة السياسية الداخلية الكونغولية والشواغل الأمنية الإقليمية للكونغو نفسه ولجيرانه. وهو يقضي، في جملة أمور، بوقف الأعمال العسكرية، وإقامة نظام سياسي جديد في الكونغو عن طريق مفاوضات سياسية بين الطوائف الكونغولية؛ ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في الكونغو، وتسريحها، وإعادة توطينها، وإعادة اندماجها؛ وانسحاب جميع القوات الأجنبية؛ ويقضي أيضا بتطبيع الحالة على حدود الكونغو بغرض وقف أي تهريب للأسلحة وتسلل الجماعات المسلحة عبر الحدود.

وقد طلب من الأمم المتحدة، وفقا لواجبها المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، الاضطلاع بتنفيذ الاتفاق. وأنشأت الأطراف أيضا اللجنة العسكرية المشتركة التي تمثل جميعا فيها، للقيام بعملية التنفيذ هذه.

وعلى الرغم من أن الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق، الذي وقعته يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ الدول الأطراف ووقعه في آب/أغسطس المتمردون الكونغوليون المسلحون، لم ينفذ - كما لاحظتم بحق، سيدي الرئيس - سرى الاتفاق مع انتهاكات مختلفة أشرتم، سيدي الرئيس، إلى كثير منها. وهذه الانتهاكات حدثت إلى حد كبير لأن الآلية التي أنشأها الاتفاق لإدارة عملية التنفيذ لم تشغل حتى اليوم تشغيلا تاما.

لقد اتبعت الأمم المتحدة في أول الأمر ما بدا أنه نهج شديد الحذر لمشاركتها في عملية التنفيذ هذه. ولهذا، شعرت اللجنة السياسية بالسرور عندما قرر مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي إيلاء اهتمام أكبر بالصراع في الكونغو، وهي عملية توجت باجتماعنا بالمجلس اليوم.

لقد قدرنا غاية التقدير زيارة وفد مجلس الأمن، بقيادة ريتشارد هولبروك، للمنطقة الشهر الماضي. وللمرة

الأولى، شعرنا بأنه، كنتيجة لتلك الزيارة، بدأت بشكل جاد مشاركة بيننا وبين الأمم المتحدة. ولذلك، جئنا إلى نيويورك بروح المشاركة هذه في الحوار المستمر، الذي بدأ ٦ أيار/مايو في لوساكا، بشأن كيفية تحقيق رغبتنا المشتركة بسرعة وبشكل فعلي في إحلال السلام ليس فقط لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإنما للمنطقة كلها.

واللجنة السياسية، إذ تعمل مع اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحت القيادة القديرة المتفانية للممثل الخاص للأمين العام، السفير كامل مرجان، والعاملين معه، ترسي الأساس لتنفيذ اتفاق لوساكا. وقد أقررنا يوم ٨ نيسان/أبريل الماضي في كمبالا خطة فض الاشتباك وإعادة نشر القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن الجدول الزمني لم ينفذ تنفيذا تاما، أعدت خطط فرعية لفض اشتباك القوات في كل منطقة، ولكنها لم تكتمل لأن اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لا تتوفر لديهما الموارد المطلوبة للقيام بالتحقق من المعلومات التي يقدمها كل طرف.

ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه المسألة الخاصة بنقص الموارد مع المجلس خلال زيارتنا هنا، حتى يمكننا التغلب على هذا القيد الموهِن المفروض على عملية التنفيذ. ونحن نتوقع أنه عندما تتحقق أفرقة التخطيط التابعة للجنة العسكرية والبعثة من المعلومات المقدمة إليها من كل طرف من الأطراف، وعندما يتفق على مواقع دفاعية جديدة، ستبدأ، عندئذ، القوات فض الاشتباك لإقامة منطقة فض اشتباك عرضها ٣٠ كيلومترا.

وقد نظرت اللجنة السياسية واعتمدت، في آخر اجتماع لها في لوساكا، آليات لنزع سلاح أعضاء كل الجماعات المسلحة، وتسريحهم، وإعادة توطينهم، وإعادة اندماجهم.

فيما يتعلق بمسألة الإفراج عن أسرى الحرب وتبادلهم، طلبت اللجنة السياسية من الأطراف المعنية أن تسارع بالعملية بأن تمتثل بسرعة لمتطلبات لجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر. ولدي معلومات موثوق بها بأن كل الأطراف قد فعلت هذا منذ ذلك الوقت. وأتوقع أن يبدأ الإفراج عن أسرى الحرب وتبادلهم بنهاية هذا الأسبوع. وإنني أتشاطر تفاؤل المجلس بأن يحدث هذا حتى خلال مداولاتنا هنا في نيويورك.

فيما يتعلق بمسألة المفاوضات بين الطوائف الكونغولية، لم يبدأ الحوار الوطني. إلا أن اللجنة السياسية رحبت بعقد الاجتماع التحضيري في كوتونو، في بنن، يوم ٦ حزيران/يونيه، كخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وأعربت اللجنة عن تقديرها للسير كيتوميلي ماسيري لجهوده في تيسير الحوار الوطني ودعت جميع الكونغوليين إلى احترام التزاماتهم بموجب الاتفاق.

من الواضح أن تنفيذ اتفاق لوساكا لم يتم وفقا للخطة التي وضعناها أصلا. وبالفعل، فإن اللجنة السياسية اعترفت بأن هناك تحديات هائلة أمام تنفيذ هذا الاتفاق. وآخر تحد - وهو ما أشرتم إليه، سيدي الرئيس - كان القتال الذي وقع في كيسانغاني بين القوات الرواندية والقوات الأوغندية. وقد أعربت اللجنة عن قلقها بشأن هذا التطور المؤسف، وبينما رحبنا بالجهود المبذولة لإعادة الحالة في كيسانغاني إلى طبيعتها، دعونا رواندا وأوغندا إلى إنهاء القتال فورا وإلى تنفيذ الاتفاق بينهما لتجريد كيسانغاني من السلاح. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن القتال قد توقف منذ ذلك الوقت.

واللجنة السياسية تذكر مجددا إعادة تأكيد زعمائنا في كانون الثاني/يناير الماضي لالتزامنا القوي باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وتعيد تأكيد إصرارنا على تنفيذه التام السريع. وكل ما نطلبه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه هو أن يقدما دعمهما غير المشروط في تنفيذ هذا الاتفاق، الذي توصلنا إليه فيما بيننا بحرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم للولايات المتحدة، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي اتخذ المبادرة القوية بعقد مؤتمر القمة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير في هذه القاعة نفسها.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على مشاركته إيانا اليوم.

وأشكركم، سيدي، رئيس الجمعية العامة، على نزولكم من المنصة العالية لتنضموا إلينا لتمثلوا بلدكم. ويشرفنا أن يكون لدينا اليوم رئيسان في القاعة، أنتم والسفير لفيت. وإني أعتبر وجودكم هنا رمزا كبيرا لنا جميعا.

وأود أن أعرب لكم، السفير لفيت - رئيس مجلس الأمن - عما يكنه لكم بلدنا من تقدير عظيم للغاية لما أبديتموه أنتم وفرنسا من قيادة لجهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر جميع أصدقائنا وزملائنا من عملية لوساكا، الذين استضافونا ببالغ الكرم والحفاوة في لوساكا في يومي ٦ و ٨ أيار/مايو، على تكبدهم مشاق السفر الطويل إلى نيويورك مرة أخرى. إن حضورهم هنا يعبِّر عن التزامهم بإيجاد حل لمشاكل الكونغو. ويحدوني الأمل في أن يفهم العالم، الذي ينصب اهتمامه على تلك المشاكل، أن الجميع يحضرون هنا متطوعين لحلها.

ويشرفني بوجه خاص في هذا الصدد أن يأتي دوري في الكلام بعد صديقي الوزير أماما مبابازي، ممثل أوغندا، وهو من أبرز رجال الدولة في أفريقيا، وكان من دواعي سعادتي العمل معه بصورة متزايدة خلال الأشهر الأخيرة، وإن بيانه يستحق منا جميعا تمعُّنا دقيقا.

وبالطبع يسعدني حضور الممثلين الآخرين في القاعة، وحضور الممثل الخاص للأمين العام، السفير مرجان، الذي يضطلع بمهمة جيدة للغاية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

هذا يوم هام لنا جميعا، ونحن نواصل هذه الرحلة الطويلة. وعلى الرغم من أن الوزير مبابازي كان متلطفا في إشارته إلى الشهر الأمريكي، في كانون الثاني/يناير، فإن المناقشات كانت قد بدأت قبل ذلك. وأود أن أنوه برئاسة البريطانيين في كانون الأول/ديسمبر، وبالسير جيريمي غرينستوك والسفير إلدون، على استهلالهما العملية. وقد ظلت هذه العملية مستمرة منذ شهور عديدة. فَلْيَر العالم أن الأمم المتحدة لم تُدر ظهرها لأفريقيا، ولْيَر العالم أنه لا توجد معايير مزدوجة. إن أفريقيا محط الاهتمام. وهذا صحيح على نحو مضاعف، إذ نتعامل اليوم بصورة متزامنة مع مسألتين أفريقيتين كبريين أخريين: سيراليون ومشكلة إثيوبيا/إريتريا. وستكون هناك اجتماعات منفصلة متزامنة بشأن المسألة الأخيرة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية.

غير أن المشاكل لا تزال باقية، وأصبحت أكثر خطورة خلال الأيام الأخيرة في منطقتين على الأقل، كما يتضح بجلاء من تعليقات الوزير مبابازي. وإن أهل الكونغو يتطلعون إلينا لمساعدتهم على الاهتداء إلى طريق الخروج من الجحيم الذين ظلوا يعيشون فيه منذ أمد بعيد. إنهم يتطلعون إلينا لمساعدتهم على بناء حياة لا يحددها الصراع. وقد صدرت بيانات كثيرة خلال الأشهر الأخيرة عن كيف يحتاج شعب الكونغو إلى السلام، ولكن هذه البيانات - التي

صدر العديد منها من هنا حول هذه الحدوة التاريخية [أي طاولة المجلس] في هذه القاعة التاريخية - لم يتم العمل بها بعد.

قبل ٣٦ يوما، سيدي الرئيس، كنا أنت وأنا في المنطقة مع زملائنا من بريطانيا العظمى وهولندا ومالي وتونس وناميبيا، بالنيابة عن مجلس الأمن برمته. وأُسبغ علينا شرف كبير بتمثيلكم جميعا، وأعتقد أننا اضطلعنا بمهمة حسنة جدا في حملنا لثقل الأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى. غير أني لست متأكدا أين نحن اليوم. ومع ذلك، فإني ألاحظ أن الوفد - المكون من ثلاثة بلدان أفريقية، وثلاثة بلدان أوروبية وبلد ليس من أوروبا ولا أفريقيا، أي الولايات المتحدة الأمريكية - كان يرمز إلى التزامنا المشترك. وأشدد مرة أخرى على أن السبب في أنه لم يكن معنا ممثلون لأمريكا اللاتينية وآسيا هو أنهم ذهبوا إلى كوسوفو في بعثة موازية.

عندما قررنا في الشهر الماضي عقد جلسة اليوم، سيدي الرئيس، كنا نتوقع أن نتمكن من بناء قوة دافعة. إلا أن أحداث الأسبوعين الأخيرين غيرت طابع هذه الجلسة.

واسمحوا لي أن أبدأ مثلكم، سيدي، بكيسانغاني، واسمحوا لي أن أكون صريحا مع زميليَّ ممثلَيْ رواندا وأوغندا. لا يوجد أي تبرير لما حدث في كيسانغاني. ولم يوجد تبرير عندما بدأ القتال في ٣ و ٤ أيار/مايو. وكان الوقف الفوري لذلك القتال بعد وقف إطلاق النار، الذي تفاوض بشأنه مجلس الأمن في ٨ أيار/مايو، أمرا مبشرا بالخير، إلا أن القتال استؤنف خلال الأسابيع القليلة الماضية بكثافة ذات مستوى خارق للعادة، مخلفا مئات القتلى وألوف الجرحى، ومتسببا في أضرار بليغة للهياكل الأساسية في كيسانغاني - أضرار يتعين على المجتمع الدولي أن يدفع المال لإزالتها، وإلا فإنها لن تزول، وبالتالي تصرف الموارد من إعادة البناء والاحتياجات الصحية والتعليمية الأساسية. وذلك الاستئناف من أكثر الأمور التي شهدتُها خلال عملي الدبلوماسي إثارة للقلق. إنني لا أتكلم الآن عن القتال الأول، ولكن عن استئناف القتال قبل بضعة أسابيع.

أتفق مع الوزير مبابازي على أن هناك الآن وقفا لإطلاق النار وأنه ينبغي لنا أن نحافظ عليه. غير أنه وقف هش لإطلاق النار، ونحن كما حذرنا الأمين العام محقا جلسة بعد جلسة، نواجه فجوة بين وقف إطلاق النار، الذي بدأ سريان مفعوله قبل بضعة أيام، ووصول أي قوات لحفظ السلام. ويجب أن نكون أمناء مع أنفسنا: إن وصول قوات حفظ السلام الآن أكثر صعوبة مما كان عليه قبل بضعة أيام وذلك تحديدا بسبب الأحداث التي وقعت في كيسانغاني. إنه أكثر خطورة. وأكثر إشكالا. فالحكومات وشعوبها لديها تحفظات أكثر. وسيكون من الأصعب تمويل تلك الجهود بسبب ما حدث في كيسانغاني. فلنكن أمناء بهذا الشأن في هذه القاعة.

إنني شخصيا لا يهمني أن تكون هناك محكمة للتحري عمَّن بدأ بالقتال في كيسانغاني. فزعماء الجانبين كانوا واضحين جدا معنا كلنا في أن الطرف الآخر هو البادئ. وبناء على تجارب مماثلة اشتركتُ في العمل بشأنها في مناطق مثل البوسنة وكوسوفو وكمبوديا، أوقِن بأننا لن نتوصل أبدا إلى حقيقة من بدأ القتال. والمسألة هي إيقافه بصفة دائمة وعدم السماح بحدوثه مرة أخرى. ولن يتسنى ذلك إلا على أرفع مستوى من القيادة.

إنني أحييكم، سيدي الأمين العام، على جهودكم الدؤوبة المبذولة على مدار الساعة مع زعماء المنطقة لوقف القتال. فلولا تدخلكم الشخصي، أعتقد أن القتال كان سيستمر حتى الآن.

أما عن القتال الدائر في محافظة الاستوائية بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة تحرير الكونغو، فهذه أيضا مشكلة خطيرة. وربما تهدد بجلب الحرب قريبا من المراكز السكانية الكبرى. وأقول اليوم بصراحة تامة، في حضور موقِّعي اتفاق لوساكا - وفي هذه الحالة بالذات، في حضور وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثل حركة تحرير الكونغو - إننا نحتاج إلى أن نرى استعدادا من جانبكم لوقف القتال.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الحوار الوطني. ومرة أخرى، أتكلم باحترام كبير لسيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن يجب أن أقول، بكل صراحة، ما سبق أن أعلنته حكومتي. إنني مضطر لأكرر هنا على الملأ أننا لا نرى أن رفض المُيسِّر الذي عينته منظمة الوحدة الأفريقية ومهاجمة الحوار الوطني يمكن أن يعتبر أي شيء سوى الهجوم على عملية لوساكا للسلام. وإذا كانت هناك خلافات بين أي أطراف في هذه القاعة والمُيسِّر، فلتحل تلك الخلافات. ولكن ينبغي ألا نهاجم العملية نفسها إلا إذا كنا مستعدين لمواجهة الآثار غير العادية المترتبة على ذلك. لقد سمعتُ عن المشاكل التي تجدها حكومة كينشاسا في عملية الحوار الوطني. وقد يكون لبعضها ما يبرره. إلا أن الهجوم على العملية نفسها لا يمكن أن يعتبر إلا هجوما على اتفاق لوساكا.

إن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من المسائل القليلة التي تقف بين سيادة النظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتفككها إلى ولايات يسيطر عليها أمراء الحرب وتتنازع الموارد. وعندما جلسنا في كانون الثاني/يناير الماضي في هذه القاعة مع سبعة رؤساء من المنطقة، أبرمنا تعهدا بأن نضاعف جهودنا من أجل السلام. ويحدوني الأمل أن يكون ذلك هو نتيجة هذه الجلسة الهامة للغاية التي تترأسونها اليوم، سيدي الرئيس، على مستوى واحد دون مستوى رئيس الدولة.

وبغية تعزيز عملية السلام، أوصى الأمين العام بإعادة تنفيذ بعض المهام التي ينص عليها اتفاق لوساكا، ولا سيما انسحاب القوات الأجنبية بالتعاقب. وهو يقترح أن تعطى الأولوية لإنسحاب القوات الرواندية والأوغندية من منطقة كيسانغاني. وأعتقد أن هذه التوصية مناسبة للغاية، نظرا للأحداث الأخيرة. وهذا الأمر هو أحد الأمور الرئيسية التي سنبحثها. ولكنني أود أن أؤكد، فيما أؤيد موقف الأمين العام، بعض النقاط الهامة.

أولا، إن إعطاء الأولوية لسحب القوات التي يقاتل بعضها بعضا في كيسانغاني لا ينتقص بأي طريقة من الطرق. دعوة مجلس الأمن التي أطلقها منذ وقت بعيد ويرد ذكرها في القرارات، والتي تقضي بسحب جميع - وأكرر جميع - القوات الأجنبية. ونحن لا نتخلي بأي حال من الأحوال أو بأي شكل من الأشكال عن لوساكا بقبولنا، مثلما آمل وأعتقد أنه ينبغي أن يحدث بأولوية الانسحاب التي أوصى بها الأمين العام.

وثانيا، ثمة حاجة ملحة لتخلي جميع الأطراف عن دعم جميع المجموعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق لوساكا، ولا سيما القوات المسلحة الرواندية سابقا والانتراهميون. وحقيقة أن هاتين المجموعتين لا يزال يسمح لهما بالبقاء والعمل أمر غير مقبول حقا. فهما من أشد المجموعات سوءا في أفريقيا، إن لم يكن في العالم، ويجب أن يتم التصدي لهما بعمل إقليمي متضافر.

وثالثا، إن البحث عن انسحاب القوات الرواندية والأوغندية ينبغي ألا ينتقص بأي طريقة من الطرق من التزامات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمشاركة في

الحوار الوطني، وإعطاء الحق نفسه للأطراف الكونغولية الأخرى والتقيد بنتائج العملية.

ورابعا، فيما يتعلق بهذه النقطة، ينبغي ألا نسمح لهذه المناقشة بأن تصرف انتباهنا عن الحاجة المشروعة لمراعاة الشواغل الأمنية لرواندا وأوغندا. فتلك الشواغل مشروعة – على رغم أن اندلاع القتال في كيسانغاني الذي لا علاقة له بتلك الشواغل، كان مؤسفا للغاية. ولا يمكننا أن نسمح بتكرار حملة الرعب التي نفذتها القوات المسلحة الرواندية سابقا والانتراهميون داخل رواندا عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

وينبغي عمل كل ذلك من أجل تعزيز اتفاق لوساكا. ولنتذكر أيضا أن هذا الاتفاق ليس اتفاقا مفروضا من الخارج، بل إنه مبادرة أفريقية: وحسبما يصفه السيد سليم أحمد سليم فإنه حل افريقي لمشكلة أفريقية.

وهناك البعض الذين يقولون إن كفاح الكونغو والتقدم البطيء المحرز بموجب اتفاق لوساكا يثبتان بعض الشيء أن الفشل في بعض الأماكن أمر مؤكد – حيث أن الناس معرضون للتقاتل فيما بينهم, ولقد سمعت هذا في البوسنة؛ وسمعته في كوسوفو؛ وسمعته في فييت نام؛ وفي مرحلة سابقة سمعناه فيما يتعلق بالقوى الأوروبية العظمى التي وضعت في نهاية المطاف خلافاتها الداخلية خلفها بعد قرن من الأعمال الوحشية بحيث أن الحروب لم تعد أمرا مقبولا بعدما كان أمرا شائعا في وسط أوروبا. ويحدوني الأمل في أن نرى في حياتنا وفي عملنا المهني تحقيق الشيء نفسه على أيدي زعماء أفريقيا. وإذ فعلوا ذلك فإنهم يكونون قد فعلوه بأسرع مما فعله الأوروبيون بكثير، ولكن يحدوني الأمل في أن يستطيعوا التعلم من أخطاء أوروبا – مثلما قال السفير لفيت ببلاغة ولكنني أتأسف لقولي بدون نجاح، موجها كلامه الى رئيس الوزراء مليس زيناوي عندما كنا في أديس أبابا قبل أربعة أو خمسة أيام من اندلاع الحرب.

وإنني أرفض رفضا قاطعا فكرة أن أفريقيا ليست مستعدة للديمقراطية، أو أنها في حاجة الى ''رجال أشداء'' أو إلى دكتاتوريين لكفالة الاستقرار، أو أن الصراع أمر حتمي بين بعض الشعوب أوالقبائل. فهذه الآراء التي سمعناها جميعا فيما يتعلق بالبوسنة أيضا، لا أساس لها وهي تعمل في حدها الأدنى نزعة عنصرية. ولقد كانوا مخطئين في البوسنة؛ وكانوا مخطئين في كوسوفو؛ وهم مخطئون في أفريقيا.

فلنتحد جميعا في رفض الفكرة التي اكتسبت بعض الأهمية بين المعلقين ومفادها أن بعض الدول أصبحت ''دولا فاشلة''. فالدول لا تفشل؛ بل الزعماء يفشلون. وهناك أخطاء كثيرة تتعلق بالحدود الأفريقية المصطنعة، وهناك العديدون الذين يدعون بأن هذا الأمر يجعل الصراعات حتمية. وإنني أتشاطر القلق حيال تلك الحدود وحيال كيفية ترسيمها في أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن تلك الحدود اختارتها البلدان الأفريقية عندما أصبحت مستقلة. وبعد اتخاذ ذلك القرار، يجب على الزعماء أن يجدوا طريقة للعيش ضمن تلك الحدود. أو إذا أرادوا تغييرها، فبإمكانهم أن يفعلوا ذلك طوعيا، مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما، ولكن ليس عن طريق شن الحروب.

وكل هذا يعني أنه لا يسعنا أن نتخلى عن الأمل. فالقيادة لها أهميتها؛ ويجب أن يكون لها أثر. ففي كانون الثاني/يناير الماضي، عندما أطلقنا ''شهر أفريقيا''، قلنا إن عام ٢٠٠٠ من شأنه أن يكون ''عام أفريقيا''، وأنتم، سيدي الرئيس، أبديتم اهتماما كبيرا عندما استرعيتم انتباه مجلس الأمن لهذه المسائل. وفي ذلك الوقت، ذكرنا الممثل الدائم لزمبابوي بأن التزامنا بجهود السلام – بدءا بالجهود

العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة حول العالم ووصولا الى التزامنا في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بعملية السلام في الشرق الأوسط - يجب أن يكون التزاما قويا بما فيه الكفاية لتخطي نكسات عديدة بعضها كارثي وقاتل. وحذرنا ممثل زمبابوي من أنه في أفريقيا، على غرار أماكن أخرى، يجب أن نكون على استعداد لتقبل النكسات وألا ندعها تحيدنا عن التحرك قدما. وأعتقد أن المرء ينبغي أن يتقبل النصيحة الجيدة، ولاسيما عندما تأتي من زميل كريم مثله. والنكسات للأسف جزء من أي عملية في السلام، بيد أنها ينبغي ألا تقلل من عزيمتنا؛ بل ينبغي أن تزيد منها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر الجميع بأننا أتينا الى هنا اليوم لتعزيز عملية السلام التي تتعرض للخطر وهي العملية التي نلتزم جميعا بها. نحن لم نأت الى هنا التماسا للصدقة، أو لمجرد تعداد الأخطاء - على الرغم من أنه يجب أن نفعل ذلك - ولكن لأننا ندرك جميعا أن السلام في الكونغو والسلام والديمقراطية في جميع أنحاء أفريقيا يخدم المصالح الوطنية لجميعنا: الأوروبيون والآسيون والأمريكيون والآخرون في نصف الكرة الغربي، والأصدقاء والجيران على حد سواء.

وفيما نشرع في مناقشاتنا اليوم وغدا، وفيما نمضي في أعمالنا في الأسابيع المقبلة، يحدوني الأمل في أن نستلهم جميعا الأفكار مما شاهده السفير غرينستوك، والسفير فان والصم، والسفير أنجابا عندما زاروا كانانغا قبل شهر، من آلاف من أبناء الكونغو العاديين مصطفين في شوارع تلك المدينة الواقعة في عمق منطقة محاصرة ومعزولة، آلاف من أبناء الكونغو العاديين يهتفون، ''السلام، السلام، السلام.''. فلنعمل على مساعدة أولئك الناس في تحقيق آمالهم وأحلامهم. وهذا السبب، يا أعضاء المجلس وأصدقائي من اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، أفضل سبب لمواصلتنا العمل على تنفيذ اتفاق لوساكا وعلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد يروديا أبولاي ندومباسي.

السيد ندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أجد نفسي في موقف يذكرني بتعاليم ''ماكيافيللي الاسباني''، بالتزار غراسيان إي موراليس، عما ينبغي للمرء أن يكون عليه وعما ينبغي للمرء أن يفعله، في كتابه ''The Countier's Oracle''.إذ أبدو هنا وكأنني متودد يحاول أن يمشي على بيض بدون أن يكسره، ومضطر لإعطاء التطمينات وتقديم التفسيرات واتخاذ موقف.

في البداية، أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين عن تهانئي القلبية على اتخاذكم المبادرة عقب زيارة بعثة مجلس الأمن لنا في أفريقيا.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية وأعبر له عن امتناننا وتهانئنا لنجاحه في تنفيذ ولايته كرئيس للمجلس في الشهر الماضي. وهذه لحظة ملائمة للاستفادة بالفأل الحسن لولايتكم في بدايتها، السيد الرئيس، وهي ملائمة لنا لكي نثني عليكم ثناء حارا مع الإعراب عن الأمل في أن يتوج العمل الذي سوف يتم تحت قيادتكم بالنجاح حتى لا تخالج رجل محاكم، مثلي، مشاعر التردد.

اتفاقات لوساكا وقرارات الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة رموز نسترشد بها نحن الكونغوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإظهار نوايانا الحسنة بشأن سائر الأمور والاستعداد للإسراع بإنهاء الحرب كي تبدأ عملية المصالحة الوطنية.

وهنا، في هذا المبنى، تكلم الرئيس لورانت - ديزري كابيلا أمام المجلس، ولا تزال عباراته وكلماته ومعانيها حية

في أذهان الأعضاء لتوضح أن ما أقوله ليس كلاما فارغا، ولا أسلوبا خطابيا للتملق، بل إن ما أقوله يعبر عن التزامات وتأكيدات وإيضاحات أود أن أقدمها في كلمتي. لقد أسفر وصول الرئيس كابيلا والكلمة التي ألقاها عن شعور بآمال كبيرة أدت إلى اعتماد القرار ١٢٩١ (١٩٩٩)، الذي جاء بعد اعتماد القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩)، والذي ما زال حيا بما يتيح من إمكانات لنا لإنهاء الحرب على جناح السرعة.

وهذه النوايا الحسنة من جانب رؤساء الدول الموقعة على اتفاقات لوساكا تظهر بصورة جلية من خلال الأحكام التي تلتها، لا سيما أحكام كامبالا، والتي استهلت عملية تهيئة مناخ من الأمن لشعبنا ولقوات الأمم المتحدة التي، تستفيد بلا شك من تعزيز الأمن حينما تعمل في بلد ليس في حالة حرب.

ونرى أن وجود أي قوات أجنبية غير مدعوة يعد عملا من أعمال الحرب، وليس ثمة ما يمكن أن يكفل الأمن الضروري الذي يتعين توفيره للبلدان المساهمة بقوات التي ترسل أبناءها لمساعدتنا في حل مشاكلنا. وحالة الأمن هذه غير مستقرة وهشة وتتضمن عناصر لا يمكن التنبؤ بها، لأن الجيوش الأجنبية غير المدعوة تحتل البلد وتواصل أعمالها العدوانية لدرجة أن بعضها يحارب البعض الآخر.

في هذه السنة التي تشهد كأس أفريقيا ويورو ٢٠٠٠، يمكن أن يقول الناس ما يشاؤون ونحن لا نعرف المعنى الخفي وراء إهاناتهم؛ فالزمن هذا زمن استعراض عضلاتهم الأمر الذي يلحق الضرر بالبنية الأساسية وبالناس وبالسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للشعب الكونغولي، ويقال إن هذا كله يتم وفقا لميثاق الأمم المتحدة, وما دام هؤلاء الأشقاء يتحاربون في بلدنا، فلا يمكن ضمان أي شيء لأنهم بلغوا الجولة الثالثة من بطولتهم. وليس بوسع أي مرء أن يضمن ما سيحدث بين لحظة وأخرى، حتى بعد وقف إطلاق النار. ولا يستطيع أي فرد أن يضمن عدم استئناف الاشتباكات إذا ظلوا باقين على أراضينا.

وما نسميه عدوانا ضد بلدنا على يد أشقائنا من الشرق يظل مفتاح أي تطورات أخرى والأحداث التي تسببت في اجتماعنا طلبا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبت إجلاء ٢٠ من ممثليها مؤخرا من كيسانغاني أنه ما دام هؤلاء الناس موجودين في بلدنا يحارب بعضهم البعض، لن يكون هناك أمن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجلاؤهم كان، نظرا لمنطق الأحداث، التزاما.

وبصفتي وزير دولة، من واجبي أن أقدم تأكيدات مفادها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتاج إلى الأمم المتحدة. ومما يبعث على الاستهزاء بالنسبة لنا أن نكون بحاجة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الوقت نفسه نعقد أعمالها. وأذكر تأكيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفاده أنه بقدر ما يعني الأمر انتشار قوات الأمم المتحدة والانتشار الأولي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لمركز اتفاق القوات، سوف تتمتع تلك القوات بحرية كاملة في التنقل؛ حرية لا بالمعنى الذي تكلم عنه كانت، حرية عدم المبالاة، مثل: ''أفعلُ ما أريد عندما أريد وأعبر الشارع حينما يضيء الضوء الأحمر''. الحرية هي حرية معرفة السبب لأنك تعرف الأثر المترتب على اصطدام المركبة بجسم يعترض مسارها. الحرية تنظم وفقا للشكل الذي ناقشته مع السيد مرجان - بشأن الإنذار. وما وجه الغرابة في أننا كحكومة ذات سيادة نعرف الوقت الذي تعمل فيه طائرة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللأمم المتحدة وأين تحلق في سمائنا. هذا ليس تحرشا. إنه ترتيب يصمم لتجنب وقوع حادث يؤسف

له لهؤلاء الناس الذين نحتاج إليهم، وحتى يتسنى لنا، كما قلت قبل قليل، التخلص من هذا الإشكال، وإنهاء الحرب واستئناف عملية التعمير الوطني.

ولا بد أن أقدم أيضا تأكيدا مفاده أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تفاوضت، من خلالي أنا شخصيا، بشأن اتفاقات لوساكا ووقعها الرئيس كابيلا بنفسه.

ونحن نؤيد اتفاق لوساكا ونطالب بتنفيذه الكامل، حتى لو كان وضع الجدول الزمني مثلا غير متفق مع أحكام هذا الاتفاق. و لم نستغل هذا التناقض للتشكيك في صلاحية الاتفاق ذاته. فنحن نؤيد تنفيذ اتفاق لوساكا. وينبغي أن يفهم الجميع ذلك بوضوح. وسوف يسهل الحكم بطبيعة الحال عندما ينقشع الحجاب الذي يغلّف المستقبل، ولكن ما دام الحاضر ليس في الإمكان النفاذ إليه، لن يتسنى لأحد التنبؤ على وجه الدقة بما سيحدث. ولهذا السبب وقّع اتفاق لوساكا و لم يصبح من الحتمي تعديل مواعيد الجدول الزمني إلا فيما بعد، رغم أن الأهمية العاجلة للتنفيذ لم تقل مطلقا. وأود أن أكرر أننا مؤيدون لاتفاق لوساكا، وسنفعل كل ما في وسعنا لكفالة تيسير تنفيذه. وتريد حكومتي أن يتيسر إجراء حوار فيما بين الفئات الكونغولية. ويتجسد هذا التيسير بالطبع في شخص واحد تعينه منظمة الوحدة الأفريقية ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

ولدى حكومتي مبررات للاعتقاد بأن الكيفية التي يتجسد بها ذلك التيسير حاليا لم تعد تتلاءم مع إحراز النجاح في العملية. ونحن نؤيد التيسير. وقد طلبنا بالفعل من منظمة الوحدة الأفريقية تعيين شخص آخر يستطيع، بموافقة الأطراف المعنية، تيسير إجراء الحوار بين جميع أبناء الكونغو.

ودعوني أشدد على أننا، في خضم هذه الأمور كلها، حكومة ذات سيادة تواصل الاضطلاع بالحكم. وقد يحدث شيء من عدم التنسيق أو التزامن المسبق بين جهة تيسير معينة وبين قراراتنا السيادية، مما ينجم عنه بعض التناقضات. ولكني أود أن أؤكد للمجلس مع ذلك أننا نفضل التيسير. ونرى أن الكرة في ملعب الأمم المتحدة فيما يتعلق بكفالة شغل الدور الذي تؤديه جهة التيسير. وآمل أن يتم هذا قريبا، على عكس التجربة السابقة، حيث استغرق شغل منصب الميسّر زمنا طويلا، لا لخطأ من جانبنا بل نتيجة للمعوقات المتكررة التي تنصبها أطراف أخرى. ونحن على استعداد للعمل مع الشخص الجديد الذي تتجسد فيه جهة التنسيق. ودعوني أكرر أننا نريد التيسير ونريد تنفيذ اتفاق لوساكا.

وفي رأينا أن آفاق مجلس الأمن تتشابك فيها لتوجيه ما يتخذه من إجراءات مرجعيات تقع خارج إطار اتفاق لوساكا، وقرارات مجلس الأمن، وميثاق الأمم المتحدة، وهي الثلاثية التي ندين بها. هكذا نرى الأمور.

وفي الختام، أود أن أطمئن المجلس بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي استدعيناها للحضور إلى بلدنا. وعندما وقعت مذابح لا تطاق وبصفة متكررة في أجزاء من بلدنا خارجة عن نطاق سيطرتنا، اضطر شعبنا للإعراب عن غضبه الشديد إزاء افتقار قوات الأمم المتحدة إلى الكفاءة وعجزها عن الاضطلاع بعملية من هذا القبيل. أعلم أنه ألقيت بعض أحجار على مبنى الأمم المتحدة، ولكني لا أعتقد أن السيد مرجان على استعداد لأن يجعل من نفسه هدفا للأحجار الموجهة إلى السيد برنار كوشنر. وسنعمل على عدم تكرار هذه الحوادث، رغم تفهمنا للكيفية التي يمكن لبعض الطلاب الصغار، في مدينة تزخر بخمسة ملايين من الناس وفي حالة من التمرد والغضب، أن يلقوا بعض الحجارة، ولكنها حجارة كونغولية وليست حجارة من كوسوفو.

أتعهد للسيد مرجان بأن يستطيع العمل بحرية تامة وفي جو من السلامة والأمن الكاملين. وهو يعلم أنه يستطيع الحضور إلى مكتبي وقتما شاء وأننا ابتكرنا نظاما كاملا لتيسير الاتصالات بيننا وبين البعثة. فقد أنشأنا مكتبا حكوميا عاما لشؤون البعثة. والمفوض، وهو السيد نتووارمبا، معي هنا. وقد يوجد الجهاز البيروقراطي بعض المصاعب، ولكننا مصممون على حل أي مشكلات تنشأ ونحن نتعامل مع مجلس الأمن.

وأود أن أحث المجلس على أن تدعم قراراته، التي تتخذ بالإجماع واحدا بعد الآخر، وهو أمر نادر في حد ذاته، التقدم الذي أحرزه مؤخرا أخي السيد كوفي عنان، الذي خرج مؤخرا من جو شبيه بالجو الذي يصفه كونر كروز أوبرايان في كتابه الذهاب إلى كاتنغا والعودة منها. ويجب أن ينفذ المجلس قراراته حتى يمكن استغلال هذا النجاح الملحوظ، غير المسبوق في الجرأة والشجاعة، من أجل الإسراع بوضع حد للحرب واستعادة الاستقرار. وبالنظر إلى أن ذلك هدفنا النهائي، دعونا كما يقول بول إلوار نحيل الماء إلى كهرباء، ونجعل من كل إنسان، حتى الرجل الذي يجلس إلى يميني، أخا لنا. وهذا هو الهدف الذي تصبو إليه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونتوقع من قرارات المجلس أن تعجل بتلك العملية. وأؤكد للأعضاء أن حكومتي ملتزمة بتيسير الحوار فيما بين الفئات الكونغولية، لتسهيل عملية التيسير وتهيئة الأوضاع المواتية لقيام قوات الأمم المتحدة بعمل يتسم بالهدوء والكفاءة في ظل أوضاع تتسم بالأمن والأمان. وندعو الجميع إلى كفالة الجرأة في تناول ذلك عن طريق ربط المرحلتين الثانية والثالثة، اللتين آمل في حدوثهما بسرعة، على سبيل المثال، من أجل التعجيل بالعملية. وحقيقة الأمر أننا في عجلة من أمرنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة العلنية الرسمية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيستأنف المجلس نظره في هذا البند في جلسة خاصة تعقد في وقت لاحق اليوم في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.